حمل ابنه وذهب إلى المستشفى بأسرع وقت ،كان الطفل الصغير يئن من ألمه ويتنفس بصعوبة ودرجة حرارته مرتفعة.لا يعرف ماذا به ومن شدة لهفته على ابنه الصغير دخل بخطوات مرتعشة..فوجد الازدحام على اشده..ممرات المستشفى امتلأت بالمرضى والمراجعون يبحثون عن فرصة للدخول إلى الطبيب لغرض المعاينة.ولانه المستشفى الوحيد في المدينة راح ينتظر دوره وعينه على ابنه الذي خمدت حركته وبان كأنه استسلم لمصيره..عندها صرخ الأب بوجه المراجعين أن يفسحوا له المجال للدخول.إلا أن العامل الذي كان يقف عند باب الطبيب قال له (الزم سرة) كلهم هذوله مرضى!؟ وبين اخذ ورد استطاع الرجل الدخول ليحوله الطبيب إلى غرفة الإنعاش ويستعيد الطفل وعيه بعد ساعة.

ما يطرحه المواطن وضعته (المدى) أمام المسؤول

برغم الواقع المغلف بالصعوبات.. وكيل مدير صحة كربلاء يؤكد:

المهم أن الخطوة الاولى قد تحققت.. وسنزيل عن اكتافنا سلبيات الماضي

كربلاء / المدى

هذه صورة مصغرة لواقع الصحة في كربلاء.

وهناك صور اخرى اكثر ايلاما تستدعي الوقوف عندها.. مستشفى وحيد ومئات المرضى و(كوادر) طبية غير قادرة على المعالجة في ظروف امنية من جهة وظروف قلة الدواء والمستلزمات الطبية من جهة اخرى. فضلاً عن الاهمال المتوارث واللا ابالية التي يبديها بعض العاملين الذين تعودوا على رؤية من يئن ومن يموت ومن ينظر الى الاخرين بعين الوظيفة المجردة وعلى الطرف الاخر هناك من يريد ان يقدم خدمته لانه رسول علاج وملك رحمة لا يعوزه الا ما يوضع بين يديه ليكون صالحا ومنفذا ليمينه التي اداها في حفلة التخرج.

الملاكات الجديدة والزمن القادم

لم يكن السؤال عن المؤسسات الصحية سهلا.. فما بين الواقع المعاش وبين الكلمات بون شاسع افرزته سنوات الحصار ولعنة الحكم وسياسة الإهمال وقنوات القمع..السؤال الذي يبقى بحجم الامنيات كان صعبا..لان المواطن يعرف جيدا ان كل ما يقال سيكون دفاعا عن مجهول اختفى خلف كل تلك المشاكل ولبس ثوبا فاقعا لا يصلح لاي درجة حرارة.. ومع ان الواقع الراهن يشي بشيء من الاهتمام الا ان المواطن يبقى في حاجة دائمة الى هذه المؤسسات التي صارت تعني له الشيء الكثير، لانه لا يستغني ابدا عن الطبيب مثلما لا يستغني عن الدواء وما بين الطبيب والدواء تقع الدرجات الاخرى من سلم الصحة..

في كربلاء التي بقيت تعاني كثيرا من الاهمال المقصود لزمن امتد الى دهور الحكم الانفرادي، ما زال الواقع الصحي يزحف على اربعة اطراف من اجل الوصول الى الغاية المرجوة من الطموح الاني المغلف بالصعوبات وكما يقول عنه الدكتور علي الموسوي وكيل المدير العام لدائرة صحة كربلاء. انها في تحسن مستمر ان كان في مجال الموارد البشرية او الابنية والاجهزة والادوية..ويضيف ان هذا يعني وجود قفزات مهمة في سبيل النهوض بهذا الواقع الحيوي واذا ما عرفنا ان ملاكاتنا قد تضاعف عددهم بسبب زيادة الرواتب اضافة الى عودة اكثر من منتسب الى الوظيفة، وهناك ملاكات من الجيش العراقي المنحل اضيفوا الى القطاع الصحي وقد تم تنسيبهم الى العمل في المؤسسات الصحية ليس لدينا مشكلة في الملاكات بل هناك فائض..وما اريد قوله هو ان الخطوة الاولى قد بدأت على طريق الوصول الى ما يجعل المواطن في حالة اطمئنان من ان الخدمات الصحية سيجدها امامه اذا ما تعرض الى مرض ما، والزمن القادم سيشهد على ذلك وما نحتاجه هو الصبر لاننا نحمل على اكتافنا الكثير من سلبيات الماضي وقد بدانا بازالتها.

اليد الثانية وصبغ الجدران

يقول المواطن عبد الهادي جبر: ان تقديم الخدمات يحتاج الى ابنية وما يلاحظ على مشاريع الصحة في المحافظة انها لا تبدو منظورة وبالتالي ينعكس هذا على تقديم الخدمات العلاجية الى المرضى ويضيف المواطن جبر: ان هناك مناطق تشكو من عدم وجود مراكز صحية فيها كحي العامل مثلا مما يضطر المريض الى الذهاب الى المستشفى او احد المراكز الصحية القريبة منه وهي تقع في حي اخر بعيد عنه.. اما المواطن علي جبار فيقول ان المشاريع التي نفذت لم تكن غير صبغ للجدران وتجميل الواجهات وتبديل الاسرة، اما المشاريع الجديدة فهي غير منظورة باستثناء ما يجري من حملة اعمار في مستشفى النسائية والتوليد الذي لم يكن غير مسرح للعمال عندما شيد في وقته..

يقول الدكتور علي وكيل مدير صحة كربلاء: ان الكثير من المشاريع الجديدة نفذت في المحافظة وهذا شيء ذكرته الصحافة وهي مشكورة لانها اليد الثانية التي تعلن ما تقوم به الدوائر الخدمية بالتاكيد لن يرى المواطن جميع ما انجز خاصة اذا ماوقع المشروع في منطقة سكنية اخرى غير منطقته وبالتالي فان الاعلام تقع عليه مسؤولية الاخبار ليكون المواطن قادرا على التمييز، ويضيف: اما عن المراكز الصحية فقد تمت المباشرة بتنفيذ مركز صحي في حي العامل الذي يشكو غياب وحدة صحية فيه، وسيكون المشروع جاهزا خلال الفترة القادمة وكذلك هناك مركز صحي في الطاقة الذي يقع في نهاية المدينة اضافة الى احالة تسعة مراكز اخرى على المقاولين ضمن الخطة الاستثمارية لعام٢٠٠٥م وهذه المراكز تقع في قضاء عين التمر وقضاء الهندية بجانب الصوب الصغير وكذلك بجانب الصوب الكبير وايضا في ناحيتي الخيرات والحر واحياء العباس والملحق والموظفين.. وبين الدكتور الموسوي ان سبعة من هذه المراكز وضعت ضمن حصة الدول المانحة في حين كان اثنان منها كهدية من الهلال الاحمر البولندي ومنظمة كير .

المصاعد العاطلة والمصعد الخاص

في مستشفى الحسيني كان المواطن كاظم غاضبا وهو يبحث عن مصعد يعمل يقوده الى الاسفل لجلب الدواء الى مريضه بالسرعة الممكنة..يقول: لا تجد مصعدا صالحا بل تجده عندما يحتاجه العاملون وهو وحيد في المستشفى..ويضيف انه لا يرى هذا المصعد شغالاً الا اذا كان هناك منتسب يريد الصعود او النزول.. بينما قالت المواطنة أم سلام انها منعت من استخدام المصعد عندما احتاجته لنقل ابنتها المريضة الى طابق آخر.. واضافت: قالوا لنا انه عاطل لكنها فوجئت بانه يعمل عندما استخدمه احد الموظفين الذي راح يصرخ بوجوهنا ويقول (ذاك درج وانزلوا.. إلا مصعد) في حين يقول المريض أسعد انه لا يرى نظافة في المستشفى بالمعنى الصحيح وان كل ما يراه لا يتعدى التنظيف الروتيني اليومي.ويضيف انه كثيرا ما يرى أماكن تجميع النفايات أو طفح للمجاري وخاصة خارج المستشفى .

يقول الدكتور علي الموسوي: في المستشفى الحسيني مصعد واحد فقط يعمل من مجموع خمسة مصاعد، والسبب في ذلك يقع على عاتق الشركة التي نفذت العمل لانها لم تعد الى كربلاء بعد الحرب ولدينا مخاطبات كثيرة لكن عدم وجود ممثل للشركة في العراق حال دون صيانة المصاعد العاطلة، وبالتالي فان المصعد الوحيد ترك للمرضى الذين يجرون عمليات وليس باستطاعتهم استخدام السلم، اما المرضى الاخرون او بالاحرى المرافقون للمريض، فانهم لو استخدموا المصعد الوحيد فلن تجد مكانا للمريض لانهم في صعود ونزول دائمين وهذا الاجراء يأتي لخدمة المرضى قبل خدمة المرافقين.. أما بخصوص المصاعد الاخرى فان المبالغ قد خصصت لها واحيلت على المقاولين وستكون هناك ستة مصاعد في مستشفى الحسيني اثنان منها للمراجعين واثنان للعمليات.. ويضيف وكيل صحة كربلاء.. اما عن النظافة فان الحالة السابقة كانت هي البحث عن مقاول للقيام بعمليات التنظيف وكنا نعاني صعوبة الحصول عليه لاسباب كثيرة منها الاموال.. ولكن على الاخرين ان يعلموا ان المستشفى انشيء عام ١٩٧٢م أي قبل اكثر من ٣٢ عاما وهو المستشفى الوحيد في المدينة وليس هناك بديل وبالتالي فان كثرة المراجعين وقدم المستشفى وعدم وجود مقاول ادى الى ما يطرحه المواطنون..ويقول ان الحل يكمن بانشاء مستشفى جديد سعة ٣٠٠ سرير وقد طلبنا من الوزارة ذلك وهي مقررة ضمن الخطة للسنوات القادمة .

الاطباء العسكريون السابقون اضيفوا إلى القطاع الصحي في كربلاء

الرشوة وتسريب الادوية والواقع الامني

كان يجلس امام غرفة العمليات وبيده مبالغ نقدية من فئة الألف دينار. قال ان الامر لم يزل على حاله وعلي اعطاء هذه الرشوة ليداروا ابني وهو في غرفة العمليات..واضاف الحاج مهدي،ان العاملين في المستشفيات ما زالت ايديهم ممدودة وان لم تضع فيها مبلغا معقولا فان الاهمال سيكون من نصيب المريض.. فيما قال المواطن مصطفى ان المشكلة لم تكن مقتصرة على العاملين فهؤلاء ليس لديهم ثقافة ولكن ماذا تقول عن الاطباء الذين يعملون في المستشفى بغير ما يعملون في عياداتهم.. ويضيف انه رأى احد الاطباء يصرخ بوجه مريضه لسبب تافه بينما نراه في عيادته وكأنه انسان اخر ويرى المواطن احسان ان بعض الاطباء لا يفضلون اجراء العمليات في المستشفى الحكومي ويطلبون من ذوي المريض اجراء العملية في المستشفى الاهلي ليحصل على اجور عالية هناك. ويقول المواطن عبد الله السعدي ان الامر لم يعد مقتصرا على هذه الحالة فما زالت عملية تسريب الادوية مستمرة ومع ذلك يقال لك ان هناك شحة في الادوية وهي موجودة عند المضمدين والصيدليات الاهلية.

يقول الدكتور علي الموسوي: لا نستطيع ان ننكر وجود السلبيات الشخصية لكنها تابعة بكل تاكيد للتصرف الخاص الذي لا يعطي صورة عامة عن العاملين جميعا وخاصة الاطباء. فهناك الكثير من المواطنين يقدمون شكرهم للاطباء لقيامهم بعملهم بصورة ممتازة..ويضيف وكيل صحة كربلاء.. ان الحالة مشخصة بخصوص أخذ الهدايا أو الرشوة من ذوي المريض، وهذه الحالة قديمة من زمن النظام السابق عندما كان الراتب لا يكفي مصروفا ليوم واحد مما يضطر العامل الى مد يده الى اكرامية المراجع الذي كان احد اسباب ظهور الرشوة على سطح العمل اليومي. ويضيف، اننا الان في مرحلة بناء وقد عقدنا الندوات والاجتماعات من اجل القضاء على هذه السلبية التي اعتقد انها لم تعد ظاهرة كبيرة..اما في موضوعة سرقة الادوية فان هناك مشكلة كبيرة تتصل بعملية تهريب الادوية وادخالها الى البلد من دول مجاورة وعرضها على الارصفة اضافة الى تعرض سيارات الادوية الى السرقة على الطرق الخارجية وبيعها الى باعة الرصيف او محال التمريض وحتى الصيدليات..عندها يتصور المواطن ان هناك تسريبا جاريا. من قبل العاملين في المذاخر. ويقول الدكتور الموسوي: ان الحل يكمن بيد الجهات المسؤولة باتخاذهم اجراءات صارمة للوصول الى الحل النهائي من خلال تشريع قوانين جديدة لان ما يتعرض له القطاع الصحي حساس جدا ويضر بالمريض.

التفتيش ومراقبة الأداء

يقول المواطن عبد الهادي الاسدي.. ان هناك الكثير من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لا تخضع إلى الرقابة أو التدقيق من اجل الحد من ظاهرة الإهمال. ويضيف ان الكثير منها لا يستحق ان يكون في موقع تقديم الخدمة الى المرضى ومنها بعض العيادات الخاصة والصيدليات التي تحولت الى محال كغيرها من محال البقالة! وكأننا لانرى لجنة للتفتيش من اجل تقويم الأعمال.. يجيب الدكتور عباس حسون: مدير قسم التفتيش في مديرية صحة كربلاء: إن قسم التفتيش يقوم بعمله على مستوى أداء الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الصحية الحكومية والمؤسسات الصحية غير الحكومية معا إلى المواطنين والأشراف على عملها من قبل القسم.. وعملنا قد يكون غير منظور من قبل المواطن لان كوادرنا تراقب عملية الخدمة الصحية إلى المواطن بشكل غير مرئي.. ويقول الدكتور حسون: بالنسبة للمؤسسات غير الحكومية نراقب مستوى الأداء وعدم ممارسة أية نشاطات طبية وصحية من شأنها التقليل من الخدمة الصحية مقابل المردودات المالية للمؤسسة أو التسبب بأضرار المواطن..ويشير مدير قسم التفتيش إلى أن القسم استطاع الوقوف على الكثير من السلبيات والأداء غير الناضج بسبب تراكمات العهد السابق والتي ما زالت مستشرية في المؤسسات الصحية الحكومية.. وقال من خلال مراقبتنا لمستوى الأداء تم التعرف على عدد من الأخطاء التي ترجع إلى سوء التصرف الشخصي وتم معاقبة عدد من هؤلاء المتجاوزين ونقلهم إلى مفاصل العمل التي تدفع الأذى عن الخدمات وذلك من خلال إجراء التحقيقات لمثل هذه الأخطاء التي بلغ عددها ٤٥ تحقيقا في فترة الستة اشهر الماضية.. وأضاف الدكتور حسون أما بالنسبة للمؤسسات غير الحكومية فقد تمت زيارة مستشفى العباس الأهلي وهو المستشفى الوحيد في المدينة في هذا المجال ولأكثر من ست زيارات ميدانية، وتم تأشير عدة ملاحظات كانت قابلة للتصحيح ولا تمس بشكل مباشر بالخدمة الصحية المقدمة إلى المواطنين.. فيما قام القسم بغلق إحدى صالات العمليات في المستشفى المذكور بسب خلل في الأجهزة الطبية الموجودة فيها.. اما بالنسبة الى الصيدليات والعيادات الخاصة.. قال مدير قسم التفتيش.. ان ملاكات القسم يقومون بزيارات شهرية لجميع الصيدليات وتم توجيه إنذارات إلى اكثر من ١٢ صيدلية في مركز المحافظة فقط وقد تم فعلا تلافي الملاحظات التي حددها القسم.. أما تسعيرة الأدوية فانها غير محددة ولا توجد تسعيرة ثابتة لأي من الأدوية باعتبار مصدرها هي المذاخر الأهلية والاستيرادات الخاصة فقط وذلك لعدم وجود حصة للصيدليات من المذاخر الحكومية. في حين قام القسم بتأشير بعض الملاحظات لبعض عيادات الأطباء الخاصة .

المجازر الخارجية ومعضلة الامن

يقول المواطن سلام المسعودي: ان شعبة الرقابة الصحية ما زالت تؤدي عملها (بروتين) قاتل لا ينفع بمعالجة السلبيات التي تضر بصحة المواطن.. فظاهرة الذبح خارج المجازر مستمرة والمطاعم ومحال بيع الاطعمة السريعة ما زالت تشكو ضعف الرقابة الصحية عليها وما تقدمه من اطعمة غير خاضع للمقاييس الصحية المطلوبة .

يجيب الدكتور عزيز جابر عبد الله مدير شعبة الرقابة الصحية في دائرة صحة كربلاء ان الرقابة الصحية جهة فنية واستشارية وليست جهة تنفيذية.. بمعنى ان التنفيذ لامر الشعبة يقع على عاتق الدوائر الاخرى كالشرطة والبلدية والزراعة وهذه تشكل لنا معضلة في هذا الواقع الذي نعيشه بغياب الجانب الامني.. اما بخصوص الذبح خارج المجازر (يقول الدكتور عبدالله) فلدينا مجزرة لاتمتلك ابسط مقومات الشروط الصحية وهي تقع اصلا في حي سكني مخالفة بذلك الشرط الاساسي بان تقع المجزرة خارج الاحياء السكنية وعلى بعد لا يقل عن ١كم.. ومع ذلك (يضيف مدير شعبة الرقابة الصحية) فقد عقدنا ندوات عديدة مع دائرة البيطرة ومجموعة من القصابين ليكون الذبح داخل المجزرة.

الا ان واقع الحال لم يزل على حاله لان المجزرة كما قلت تفتقر الى مقومات كونها مجزرة وعن المحال والمطاعم يقول الدكتور عبد الله: لقد قمنا باكثر من ١٠٧٤ زيارة شهريا وقمنا برفع كتاب الى الشرطة بضرورة غلق ٣٧ محلا لانها الجهة المنفذة وان عملنا لا يقتصر على ذلك بل نقوم بزيارات ميدانية لدوائر الماء والمجاري والبلدية والبيطرة وحتى المستشفيات.

اكثر من عشرة آلاف زيارة ميدانية للاسواق تقوم بها شعبة الرقابة الصحية في كربلاء.. شهرياً

الصحافة والدولة

تحت الضوء..

عامر القيسي

كانت العلاقة بين الصحافة ومؤسسات الدولة، في العهد المباد، علاقة مبنية على اساس من الشك والريبة وإنعدام الثقة. بالرغم من كون المؤسسة الصحفية - وهي حكومية أو بأيدي أزلام النظام - كانت ماكنة للتطبيل والمديح وتغيير الالوان، وحسب الرغبات وإرادة اصحاب النفوذ، وبرغم ذلك كان لديها الكثير من المشاكل الحقيقية مع الدولة ووزاراتها ومؤسساتها. فابسط تحقيق صحفي كان بحاجة إلى موافقات مسبقة، وإجراءات معقدة، وإذا قادك حظك، العاثر لأجراء لقاء مع مسؤول كبير، مدير عام او وزير، فعليك أن تجتاز مسافة من المطبات لتصل إلى التمثال الجالس وراء طاولته العريضة، وأكثر الاحيان تصل الاسئلة قبلك، وتوضع أمامك مجموعة من الخطوط الحمر التي لا ينبغي عليك أن تجتازها أو تقترب منها، وأي شك باي تجاوز، سواء كان مقصوداً أو غير مقصود، كان يؤدي بالصحفي إلى عقوبات شتى، منها الاستدعاء الامني والايقاف عن العمل وإذا تطلب الامر زيارة غير قصيرة لزنازين الامن. هذا فضلاً عن إن دوائر برمتها كانت محرمة على الصحافة ومحصنة بقائمة لا تنتهي من الممنوعات.

وعلى ما يبدو، فان مثل هذه الامراض قد انتقلت إلى الكثير من مؤسسات العهد الجديد، بالرغم من الانقلاب الذي حصل في كل مناحي حياتنا.

فما زالت العوائق أمام اداء الصحفي لدوره، وهو دور قد تغير وعاد إلى طبيعته الاصلية والحقيقية. فالصحفي الآن حر في تفكيره. ليس طبالاً ولا مداحاً. الصحفي اليوم كشاف للحقيقة، مساعد على تبيان الاخطار، وهو يباشر مهامه هذه، ليسهم في الحشد الوطني والشعبي لبناء العراق الجديد. لذلك فمن حقه على السادة الوزراء وهم يوجهون مكاتبهم الصحفية، أن تكون تعليماتهم دعماً لهذا الجهد وليس إعاقة له، فقد عادت المؤسسات إلى اجراء الموافقات الاولية والمواعيد البعيدة الامد. ما قيمة لقاء وزير أو مسؤول يتناول موضوعاً ساخناً، إذا كان الموعد الذي يحدده مكتبه الصحفي متجاوزاً لفترة سخونة الحدث؟ ووصلت بعض الاجراءات المتبعة في التعامل مع الصحافة إلى حد مبالغ فيه، فوزارة التربية مثلاً تشترط على الصحفي أن يحصل على موافقة الوزير لزيارة مدرسة ابتدائية. بل يطلب منه أن يحدد جغرافية المدرسة، كرخ أم رصافة؟ رصافة أولى أم ثانية!؟ وإذا حصلت على مبتغاك، فينبغي أن يرافقك موظف من الوزارة للاطلاع على طبيعة عملك!!. ونحن بدورنا نتساءل: الاجراء هل يطبق على الصحافة الاجنبية، أو الفضائيات؟ الجهات الرسمية تتعلل أن أحداثاً حصلت بسبب سياسة فتح الابواب على مصاريعها ولا ينبغي أن تتكرر، وباعتقادنا إن تعليمات واضحة وصريحة إلى مديري المدارس كفيلة بالسيطرة على اي نتائج سلبية محتملة. وزارة أخرى، كالمالية، طال وقوفنا على بابها المغلق جيداً، ونزل سقف مطالبنا من مطلب الحد الاعلى إلى الأدنى ولم نستطع اجراء اي لقاء مع السيد الوزير ولا مع المستشار الصحفي او مدير الميزانية، التبريرات تتراوح بين: مشغول، مسافر، اجتماع. تعليمات جديدة. ووزارة اخرى كحقوق الانسان (يستنكف) مسؤول المكتب الصحفي من لقائنا، ويجيبنا بكل (أريحية!) عن طريق موظف الاستعلامات وعن طريق الهاتف (تعال بعد اسبوع)!!

هذه نماذج واقعية، تعاملنا معها وعانينا منها وعرقلت عملنا. إن اسلوب الموافقات المسبقة - برأينا - يجب أن يكون محصوراً بحالات خاصة وقضايا محددة.

إن على مؤسسات الدولة أن تعتمد جيداً الشفافية والايجابية في التعامل مع الصحافة، وان تتخلص من نظرة الشك كما لو إن مهمة الصحف هي الاصطياد في الماء العكر!

لقد كان الخلفاء الراشدون يقفون أمام الناس ويحثونهم (قوموا إن أخطأنا). وينبغي أن تكون لنا فيهم أسوة حسنة.